

مدخل مقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية
" دراسة تطبيقية "

د/ يسري محمد خيرى

مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

أ.د/ سمير أبو الفتوح صالح

أستاذ المحاسبة ونظم المعلومات
كلية التجارة - جامعة المنصورة

موسى عبد الجليل صابر محمد

معيد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص الشركة (عمر الشركة، حجم الشركة، الربحية، الرافعة المالية، الإدراج المزدوج، والسيولة) وحوكمة الشركات (الازدواج الوظيفي للمدير التنفيذي، حجم مجلس الإدارة، نوع مكتب المراجعة) على جودة التقارير المالية. وتم تحقيق ذلك من خلال دراسة تطبيقية تمت على عينة من الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية في أعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١. وقد بلغ حجم العينة ١٢٠ مشاهدة، وقد تم تجميع البيانات اعتمادًا على القوائم المالية المنشورة لشركات العينة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بغرض اختبار العلاقة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج البحثي.

وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات أن هناك تأثير معنوي موجب لكلٍ من السيولة والإدراج المزدوج والدور المزدوج على جودة التقارير المالية، ووجود تأثير معنوي سالب لكلٍ من حجم الشركة والرافعة المالية وحجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية، كما أوضحت وجود علاقة غير معنوية بين كلٍ من عمر الشركة والربحية ونوع مكتب المراجعة وبين جودة التقارير المالية.

Abstract

The study aimed to examine the effects of firm's characteristics (firm age, firm size, profitability, financial leverage, dual listing, and liquidity) and corporate governance (dual role, board size, and auditor type) on the financial reporting quality. This was achieved through conducting an empirical study for a sample of listed firms in the Egyptian stock market exchange in 2009, 2010, and 2011. A sample consisted of 120 firm observations. Data was collected from the firm's annual reports. Data was analyzed using multiple regression analysis; in order to test the relationships among research variables included in the regression model.

Results of statistical analysis showed that there is a positive relationship among liquidity, dual listing, dual role and the financial reporting quality. By contrast, results showed that there is a negative relationship between each of firm size, financial leverage, board size and the financial reporting quality. In addition to that, the analysis showed that there no relationship among firm age, profitability, auditor type and the financial reporting quality.

١ / الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة

تقوم التقارير المالية بدور هام في توصيل المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية، إلا أن الأزمات والفضائح المالية التي تعرضت لها بيئة الأعمال المعاصرة والانهيارات التي حدثت في العديد من الشركات العالمية الكبرى (مثل شركة Enron وشركة World com) ومعظم أسباب انهيار هذه الشركات يتعلق بتلاعب الإدارة في التقارير المالية والممارسات المختلفة للبدائل المحاسبية، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض جودة التقارير المالية وتضليل مستخدميها وتدهور ثقتهم في تلك التقارير وترتب عليها ضعف ثقة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح في القوائم المالية، وإثارة الكثير من الشكوك حول دور المحاسبة والمراجعة في توفير معلومات تتسم بالمصداقية والموثوقية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بجودة التقارير المالية واعتبارها من الموضوعات الأكثر ظهورًا على الساحة المحاسبية. ونتيجة لأهمية التقارير المالية وما تحتويه من معلومات، بالإضافة إلى ما تعرضت له التقارير المالية من تحريفات وظهور ما يعرف بالتقارير المالية الاحتيالية، كل ذلك أدى إلى ضرورة إعادة الثقة في التقارير المالية (علي، ٢٠١٣، ص: ٤٨).

لذلك كان من الضروري الاهتمام بجودة التقارير المالية نظرًا لأهمية الدور الذي تقوم به وما تقدمه لمختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة.

٢/١ مشكلة البحث

رغم الاهتمام الملحوظ من جانب الباحثين بقضية جودة التقارير المالية إلا أنه من خلال العديد من الدراسات يمكن القول أن هناك فجوة بحثية كبيرة بين ما هو متاح وما هو مطلوب، بين ما تم تقديمه بالفعل وما تحتاج إليه منظمات الأعمال، ولعل ما يؤكد ذلك أنه على الرغم من اهتمام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بجودة التقارير المالية إلا أن سياق ونتائج الدراسات السابقة يؤكد بشكل واضح أن كيفية قياس تلك الجودة، وكيفية تفعيلها مازال يمثل أهم المشاكل التي تحتاج إلى استمرار البحث حولها (ريشو، ٢٠١٣، ص: ١٥٢).

ويتضح من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أن معظم الدراسات تناولت اختبار أثر العديد من العوامل على جودة التقارير المالية ومنها (تطبيق معايير المحاسبة الدولية، خصائص المعلومات المحاسبية، إدارة الأرباح، الاحتراف المحاسبي والأخلاق المحاسبية، تطبيق الفقرة ٤٠٤ من قانون SOX، هياكل ملكية الشركات، التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة، الإفصاح عن رأس المال الفكري، حوكمة الشركات، خصائص لجنة المراجعة، وخدمات الأعمال الاستشارية التي يقوم بها المراجع)، وفي حدود علم الباحث توجد قلة في الدراسات التي تناولت أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية. وخاصة في البيئة المصرية.

وفي ضوء ما سبق تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود اهتمام كافي من قبل الدراسات التي تمت في البيئة المصرية بأثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية. ولذلك يسعى الباحث لدراسة أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية ومعرفة أكثر متغيرات خصائص الشركة تأثيراً على جودة التقارير المالية.

ويمكن صياغة المشكلة في شكل السؤال التالي: ما أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية؟ وما أكثر متغيرات خصائص الشركة تأثيراً على جودة التقارير المالية؟.

٣/١ هدف البحث

يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين خصائص الشركات وجودة التقارير المالية وذلك من خلال:

١. مراجعة الأدب النظري والتطبيقي المرتبط بجودة التقارير المالية والعوامل التي تؤثر فيها.
٢. محاولة اختبار العلاقة بين خصائص الشركات وجودة التقارير المالية.

٤/١ أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من ضرورة إعداد التقارير المالية وفقاً لأعلى مستوى ممكن من الجودة، حيث تعد البيانات المالية المنشورة مصدرًا للمعلومات الكمية والنوعية التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، سواء كانت قرارات استثمار أو قرارات إقراض، وبالطبع يرغب مستخدمو المعلومات المحاسبية في أن تكون هذه المعلومات ذات مستوى مرتفع من الجودة.

٥/١ تنظيم البحث

لتحقيق أهداف البحث فقد تم تنظيمه على النحو التالي:

- ١- الإطار العام للبحث.
- ٢- الإطار النظري للبحث.
- ٣- منهجية الدراسة التطبيقية.
- ٤- تحليل البيانات واختبار فروض البحث.

٢ / الإطار النظري للبحث

١/٢ الدراسات السابقة

يتناول الباحثون في هذا الجزء عرض لأهم الدراسات السابقة التي تسهم في توضيح العلاقة بين خصائص الشركة وجودة التقارير المالية. وسوف يتم استعراض هذه الدراسات على النحو التالي:

١/٢/١ دراسة (Kim et al. (2003

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وحجم الشركة. حيث تثير الفصائح المحاسبية الأخيرة مخاوف على مصداقية التقارير المالية، ولذلك يصبح من الضروري الوصول إلى مدى وجود إدارة الأرباح وما أنواع الشركات التي تقوم بإدارة الأرباح؟.

وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة يقومون بإدارة الأرباح. ويوجد تفسير معقول بأن الشركات الكبيرة تمتلك القدرة على إدارة الأرباح عن الشركات الصغيرة. وتقوم بذلك من أجل التقرير عن أرباح إيجابية. وتستطيع الشركات الكبيرة استخدام إدارة الأرباح حيث أنها تمتلك القدرة على التفاوض مع المراجع عن الشركات الصغيرة.

١/٢/٢ دراسة عبد الحميد (٢٠٠٧)

تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: مراجعة الأدب المحاسبي بشأن استخدام التقارير المالية في إدارة الربحية.

ثانياً: الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل تقوم الشركات المسجلة بسوق المال السعودية باستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية.

٢- هل تختلف ممارسات إدارة الربحية باختلاف خصائص الشركات ممثلة في: (مستوى الأرباح أو الخسائر التي تحققها الشركة، حجم الديون على الشركة، حجم الشركة، ونوع النشاط).

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة حجم الديون على الشركة من العوامل التي تزيد من احتمال استخدام التقارير المالية في إدارة الربحية. وأن زيادة حجم الديون على الشركة من العوامل التي تزيد من احتمال استخدام التقارير المالية في إدارة الأرباح، ولم يثبت وجود أثرًا معنويًا لحجم الشركة على ممارسات إدارة الربحية، وأن نوع النشاط الذي تزاوله الشركة ليس من العوامل التي تؤثر بشكل مطلق على قيام الشركات باستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية.

Naz et al. (2011) دراسة ٢/١/٢

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير حجم الشركة وهيكل رأس المال على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الباكستانية، وتم استخدام نموذج Jones لاحتساب المستحقات الاختيارية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح وهيكل رأس المال في الشركات الباكستانية، بحيث إن الشركات التي تعتمد على الاقتراض اعتمادًا كبيراً في هيكل رأسمالها كانت أقل ممارسة لإدارة الأرباح بسبب وجود مراقبين خارجيين يتمثلون في المقرضين، كما خلصت الدراسة إلى أن حجم الشركة لا يؤدي دوراً ذا دلالة إحصائية في نزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح.

Hassan and Bello (2013) دراسة ٤/١/٢

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص الشركة من وجهة نظر (الملكية، الرقابة، والأداء) وجودة التقارير المالية. وقد تم اختيار سبعة متغيرات رئيسية مستقلة كمؤشر لخصائص الشركة وهم (حجم الشركة، الرافعة المالية، تكوين مجلس الإدارة، المساهمة المؤسسية، الربحية، السيولة، ونمو الشركة).

وتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام نموذج جودة الاستحقاق. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لخصائص الشركة على جودة التقارير المالية.

Karami and Khgar (2014) دراسة ٥/١/٢

هدفت الدراسة إلى بحث أثر حجم الشركة والرافعة المالية على جودة التقارير المالية. وتم استخدام جودة الاستحقاق لتقييم جودة التقارير المالية وذلك لأن الاستحقاقات هي العامل الرئيسي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين الرفع المالي وجودة التقارير المالية.

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة نستنتج ما يلي:

- ١- تتأثر جودة التقارير المالية بمجموعة من العوامل المرتبطة بالشركات مثل (عمر الشركة، حجم الشركة، ربحية الشركة، الرافعة المالية، الإدراج المزدوج، والسيولة).
- ٢- هناك تباين ملحوظ في نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر خصائص الشركات على جودة التقارير المالية، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الدراسات تمت في بيئات مختلفة.
- ٣- يوجد العديد من المقاييس المستخدمة في قياس جودة التقارير المالية وتتمثل في (نموذج جودة الاستحقاق، نموذج جودة الاستحقاق المعدل، التحفظ المحاسبي، جودة الأرباح، الإيرادات التقديرية، المستحقات التقديرية، الاستحقاقات الحالية الاختيارية، إعادة إصدار القوائم المالية، تمهيد الدخل، تجنب الاعتراف بالخسائر، اتباع سياسة هجومية في الاعتراف بالأرباح).
- ٤- لم تتفق الدراسات السابقة بشأن أكثر متغيرات خصائص الشركة تأثيراً على جودة التقارير المالية، أي أن الدراسات السابقة لم تقدم إجابة للتساؤل التالي: ما هي أكثر متغيرات خصائص الشركة تأثيراً على جودة التقارير المالية؟ لذا سيعمل الباحث -بإذن الله تعالى- على تقديم إجابة لهذا التساؤل من واقع بيئة الأعمال المصرية.
- ٥- وفي ضوء ما سبق سوف يسعى الباحث لاختبار أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية مستخدماً بيانات فعلية لقياس جودة التقارير المالية.

٢ / ٢ مفهوم جودة التقارير المالية

يحظى مفهوم جودة التقارير المالية خلال السنوات الأخيرة باهتمام العديد من الباحثين والجهات العلمية والعملية، وعلى الرغم من هذا الاهتمام بمفهوم جودة التقارير المالية إلا أنه إلى الآن لا يوجد مفهوم محدد لجودة التقارير المالية.

طبقاً لتعريف (الديسبي، ٢٠٠٥، ص: ٥٧) فإن جودة التقارير المالية تعني كافة إجراءات إعداد التقارير المالية وعمليات التحقق التي يتم القيام بها من خلال المراحل المتتابعة في عملية التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية بشأن إعداد وإصدار ومراجعة التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية.

وهناك من يرى أن جودة التقارير المالية هي الدقة التي بها يتم إعداد تقارير مالية تحمل معلومات عن عمليات الشركة خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم (Verdi,2006,p:2). كما يرى آخر أن جودة التقارير المالية تعني تطوير الشفافية ونشر تقرير مالي ذات جودة عالية من خلال إفصاح كامل وشامل، حيث يهتم بجودة التقرير المالي كل من مجلس الإدارة، المساهمين، الباحثين، والمحاسبين المهنيين (Karami and Akhgar, 2014, P:71) .

واتساقاً مع هذا السياق، فهناك من يرى أن جودة التقارير المالية تعني الدقة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها التقارير المالية، وخاصة ما يتعلق منها بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية، التي تهم مختلف الفئات المستفيدة من التقارير المالية (الباز، ٢٠١٢، ص:١٣٤).

ويتفق الباحثون مع (رزق، ٢٠١١، ص: ٦٩) في تعريفه لجودة التقارير المالية، حيث يرى أن لكل شيء هدفاً وعندما يتم تحقيق الهدف منه فهو يتمتع بالجودة، وبالتطبيق على التقارير المالية فعندما يتم تحقيق الهدف من إعداد التقارير المالية فهي إذن تتمتع بالجودة، ومن ثم يمكن القول أن مفهوم جودة التقارير المالية ترتبط بمدى تحقيق الهدف من إعداد التقارير المالية، كما أنه يتطلب تحديد الهدف من التقارير المالية وتحديد من هم مستخدمي التقارير المالية وما هي احتياجاتهم، أي الربط بين من هم مستخدمي التقارير المالية وما هي احتياجاتهم لتحديد الهدف من إعداد التقارير المالية، وفي حالة تحقيق الهدف فإن التقارير المالية تتمتع بالجودة، وفي حالة عدم تحقيق الهدف فإن التقارير المالية لا تتمتع بالجودة.

٢/٢ أهمية جودة التقارير المالية

يرى الباحث أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية يتمثل في توفير معلومات مالية عالية الجودة عن الكيانات الاقتصادية، وتظهر أهمية جودة التقارير المالية من خلال جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

ويعتبر من أحد الحقوق الأساسية للمستثمرين هو الحصول على معلومات من الشركة التي يستثمرون فيها أموالهم. لأنهم من المستخدمين الخارجيين ويقوموا باتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار. اعتماداً على المعلومات المفصّل عنها في تقارير الشركات. ولذلك يعتبر توفير المعلومات الكافية للمستثمرين في تقارير الشركات مهم جداً (Uyar et al., 2013, p: 1081).

كذلك تساعد جودة المعلومات عن الشركات ومناقسيهم المستثمرين على تحديد وتقييم الفرص الاستثمارية وتحديد تلك التي تخلق قيمة، وبالتالي تشجع تدفق رأس المال النقدي والبشري تجاه القطاعات ذات العوائد المرتفعة المتوقعة وبعيداً عن القطاعات ذات الأداء السيء المتوقع (Bushman and Smith, 2003, p67).

ويرى الباحثون أن أهمية جودة التقارير المالية تتبع من جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لذلك لابد من الاهتمام بقضية جودة التقارير المالية لما لها من تأثير على مختلف المستخدمين للتقارير المالية، وتساعدهم على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وتساعدهم أيضاً على معرفة أوجه القصور في الشركات التي تعاني من نقص جودة التقارير المالية.

٤/٢ أثر خصائص وحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

١/٤/٢ خصائص الشركات

firm Age

١/١/٤/٢ عمر الشركة

يكن الأساس المنطقي لاختيار متغير عمر الشركة في أن الشركات التي تم تأسيسها منذ فترة طويلة استطاعت تحسين ممارسات التقارير المالية عبر الزمن وتحاول تعزيز سمعتها وصورتها في السوق (Soliman, 2013, p:73).

Firm Size

٢/١/٤/٢ حجم الشركة

يعد حجم الشركة أهم خصائصها تأثيراً على ممارسات إدارة الأرباح (أبو هارجه، ٢٠١٣، ص:١٥٣). وخلصت الدراسات التي أجريت على تأثير حجم الشركة على إدارة الأرباح إلي نتائج متضاربة مثل دراسة (Heninger,2001) ودراسة (Hassan and Bello, 2013)، حيث توصلوا إلى وجود علاقة عكسية بدلالة إحصائية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، بحيث إن الشركات الكبيرة أقل احتمالية لممارسة إدارة الأرباح.

من جهة أخرى، فإن كثيراً من الدراسات مثل دراسة (Myers and Skinner, 2007) و دراسة (أبو هارجه، ٢٠١٣) توصلوا إلى وجود علاقة طردية بدلالة إحصائية بين حجم الشركة ونزعة الإدارة نحو إدارة الأرباح، بحيث إن احتمالية أن تقوم الشركة بإدارة أرباحها تزداد مع زيادة حجم الشركة.

في ظل حداثة الأسواق وانخفاض عدد الوسطاء الماليين في السوق، فإن الأرباح تمثل أحد المؤشرات المهمة لتقييم أداء الشركات، مما يوفر دوافع قوية لدى إدارة الشركات الربحية لتوفير تحليلات للأوضاع المالية لتمييز أنفسهم عن إدارة الشركات الأخرى وتخفيض تكلفة الوكالة، وعلى العكس من ذلك فإن إدارة الشركات ذات الأداء المنخفض قد تشعر بأنها مهددة ومن ثم تسعى إلى حجب النتائج غير السارة من خلال تخفيض مستوى الإفصاح. حيث يفترض أن إدارة الشركات الربحية يتوفر لديها دوافع قوية لزيادة مستوى التفضيل في الإفصاح لتدعيم وضعها وتوفير إشارات للسوق تسهم في زيادة الثقة في الشركة وإدارتها. بمعنى أن إدارة الشركات الربحية تكون فخورة بإنجازاتها وبالتالي تلجأ إلى زيادة مستوى الإفصاح لتدعيم الانطباع الإيجابي المرتبط بأدائها (صالح، ٢٠١٤، ص:٣٧).

ويتم استخدام الربحية لشرح الاختلاف في الإفصاح بين الشركات، عندما تكون الربحية مرتفعة فإن الإدارة تكون أكثر استعدادًا للإفصاح عن معلومات تفصيلية. وتكون الشركات الخاسرة أقل ميلاً للإفصاح عن المعلومات لإخفاء الأداء السيء. لذلك تتميز الشركات المربحة بارتفاع جودة التقارير المالية عن الشركات الخاسرة (Aljifri, 2014, P:106).

تشير الرافعة المالية إلى استخدام الموارد المالية مثل (الديون والأموال المقترضة) لزيادة العائد على حقوق الملكية. وتستخدم الرافعة المالية كمؤشر للمخاطر في عديد من دراسات الإفصاح. واستناداً إلى نظرية الوكالة، ترتفع تكاليف الوكالة في الشركات التي تتميز بارتفاع الرافعة المالية. ولتخفيض هذه التكاليف تحتاج الشركات إلى الإفصاح عن مزيد من المعلومات لإرضاء الدائنين (Alshammari, 2014, P: 134).

واتفاقاً مع ما سبق، وجدت دراسة (أبو هارجه، ٢٠١٣، ص:١٥٣) أن الرافعة المالية ترتبط إيجابياً مع ممارسات إدارة الأرباح، حيث تلجأ الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح للوفاء بمتطلبات شروط عقود المديونية وعدم انتهاك تلك الشروط.

تفترض نظرية الإشارة وجود علاقة إيجابية بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية. ويقصد بالإدراج المزدوج الحالة التي يتم فيها تسجيل ورقة مالية لمنشأة ما في أكثر من سوق مالي للاستحواذ على العديد من المزايا منها تنويع مصادر التمويل وانعكاس القيمة الحقيقية السوقية للورقة المالية. فالمنشآت ذات الإدراج المزدوج لدى مدرئها حافز لزيادة جودة الإفصاح لإرسال إشارة جيدة للمستثمرين بشأن القدرة على نمو الاستثمار الحالي والمستقبلي. ومن المتوقع إدراج منشآت في أسواق عالمية عالية الكفاءة يساعد على تحسين جودة الإفصاح لالتزامهم بشروط ومتطلبات تلك الأسواق. وفي سياق الإطار المصري، فإن المنشآت التي لديها إدراج مزدوج هي التي تمتلك شهادات إيداع دولية Global Depository Receipts (GDRs) (Elsayed, 2010, p:151).

تشير السيولة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها (Mensah, 2012, P76). وتشير أيضًا إلى قدرة الشركات على تحويل أصولها إلى نقدية مع خسارة الحد الأدنى من القيمة (Al- shammari, 2014, P: 135). حيث ينبغي أن يكون لدى الشركة مركز سيولة جيد يمكنها من سداد أقساط الديون وفوائدها عندما تكون مستحقة، فانخفاض السيولة ومن ثم عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قد يفقدها ثقة الدائنين وربما يعرضها للإفلاس (صالح، ٢٠١٤، ص: ٣٨).

وتعتبر السيولة من خصائص الشركة المهمة والتي لا تستخدم على نطاق واسع كمتغير تفسيري في الدراسات السابقة. فالشركات التي تحتفظ بكميات كبيرة من الأصول المتداولة (درجة عالية من السيولة) بالتأكد تستخدم أموال أكثر تكلفة على المدى الطويل للأصول المتداولة بدلاً من استخدامها للكسب بمعدل أعلى من خلال الاستثمار في الأصول الثابتة (أي أنه من المفترض أن تستخدم الأموال طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة ولكن تم استخدامها في الأصول المتداولة)، وهذا يؤثر الشك بين مقدمي الأموال طويلة الأجل حول كفاءة الشركات في إدارتها المالية. ولتخفيف القلق عند الأطراف ذات العلاقة تقوم الشركة بإفصاح إضافي للمعلومات الكافية عن الكفاءة التشغيلية. وبناءً على هذا الافتراض، من المتوقع أن ترتبط السيولة بشكل إيجابي مع جودة إفصاح الشركة (Nandi et al., 2013, P:50).

٢/٤/٢ حوكمة الشركات

Dual-role

١/٢/٤/٢ الازدواج الوظيفي للمدير التنفيذي

تعني الازدواجية (الازدواج الوظيفي للمدير التنفيذي) أن يقوم المدير التنفيذي بدور مزدوج حيث يرأس - بجانب الإدارة التنفيذية - رئاسة مجلس الإدارة، وبالتالي يكون له قوة تأثيرية كبيرة على أعضاء مجلس الإدارة، والتأثير على عملية إعداد القوائم المالية، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم المخاطر المرتبطة باتخاذ القرارات النهائية، بالإضافة إلى تركيز الاتجاه نحو استراتيجيات المنشأة فمن خلالها إما يتم تدعيم وتعزيز أداء المنشأة أو التأثير على عدم استمرارية المنشأة، ولتحقيق حوكمة شركات فعالة فلا بد من الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي.

وقد تنشأ هذه الازدواجية بسبب الطبيعة الخاصة للشركات العائلية في الدول النامية مثل مصر، حيث لا توجد أي قواعد تحكم هيكل تكوين المجلس من مديري تنفيذيين وغير تنفيذيين، وكذلك فإن مفهوم عضو المجلس المستقل غير مطبق بشكل واضح في معظم الشركات حتى الآن في مصر. وغالبًا ما يكون رئيس مجلس الإدارة هو ذاته العضو المنتدب. وأحيانًا ما يشار إلى عضو مجلس الإدارة المسئول عن الإدارة بالعضو المنتدب أو المدير التنفيذي، ويقوم المجلس بتحديد مكافأته (إبراهيم، ٢٠١١، ص:٤٦٩).

Board size

٢/٢/٤/٢ حجم مجلس الإدارة

من العوامل المهمة في فعالية مجلس الإدارة، هو تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة، حيث يكون لحجم مجلس الإدارة تأثيرًا على دور المجلس في أداء الوظائف الرقابية المنوط به، كما يؤثر حجم مجلس الإدارة على فعالية أداء المهام المنوطة له بها وبما يمكنه من كشف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها خاصة من خلال الأنشطة التشغيلية، ولكن الدراسات التي تناولت حجم مجلس الإدارة لم تقدم دليلاً واضحاً حول العلاقة بين مجلس الإدارة وبين فاعليته في الرقابة، حيث أشارت دراسة (Jensen,1993) إلى أن مجلس الإدارة الأكبر حجمًا أقل فاعلية. وعلى العكس، فقد أوضحت دراسة (Dalton et al.,1999) أن مجلس الإدارة كبير الحجم يقدم منفعة للشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل (محمد، ٢٠١١، ص: ١٠٦).

تصنف مكاتب المراجعة المصرية إلى أربعة مكاتب ترتبط بالمكاتب العالمية الكبرى ومكاتب لا ترتبط بالمكاتب العالمية الكبرى. وتستحوذ المكاتب المرتبطة بالمكاتب العالمية الكبرى على قدر مؤثر من سوق خدمات المراجعة في مصر. ويكرس هذا التصنيف سوقًا احتكاريًا في مصر، حيث تميل الشركات المساهمة المصرية الكبرى إلى التعاقد مع مكاتب المراجعة المرتبطة بمكاتب المراجعة العالمية الكبرى. ويعني ذلك، أن مكاتب المراجعة الأصغر أو التي يتفكك ارتباطها بمكاتب المراجعة العالمية الكبرى قد تتأثر سلبًا مما قد يؤدي إلى إضعافها. وبالتالي، تتخفف درجة المنافسة في سوق خدمات المراجعة المصرية. وسيؤدي ذلك بالطبع إلى انخفاض جودة خدمات المراجعة على المدى البعيد. فعلى الرغم من توافر قدرات التدريب العالية والخبرة الكبيرة والإمكانيات المادية، يوجد حاليًا اختلاف بين مكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بمكاتب المراجعة العالمية الكبرى (الديسبي، ٢٠٠٨، ص: ٢٥).

٣ / منهجية الدراسة التطبيقية

١/٣ فروض الدراسة

لم تتوقع الدراسة اتجاهًا معينًا لطبيعة العلاقة بين خصائص الشركة وجودة التقارير المالية، وبالتالي فهذه الدراسة ستكون استكشافية لطبيعة العلاقة بينهما. وتحقيقًا لأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض كالتالي:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة وجودة التقارير المالية.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية.
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وجودة التقارير المالية.
٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي وجودة التقارير المالية.
٥. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية.
٦. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة وجودة التقارير المالية.
٧. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المراجع وجودة التقارير المالية.
٨. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور المزدوج (الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) وجودة التقارير المالية.
٩. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية.

٢/٣ النموذج وقياس المتغيرات

تم صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 \text{ Age} + \beta_2 \text{ Size} + \beta_3 \text{ Prof} + \beta_4 \text{ LEV} + \beta_5 \text{ Dual-listing} + \beta_6 \text{ LIQ} + \beta_7 \text{ Auditor Type} + \beta_8 \text{ Dual-role} + \beta_9 \text{ Board size} + \text{Year Dummies} + \varepsilon$$

حيث إن:

المتغير التابع:

$$FRQ = \text{جودة التقارير المالية.}$$

المتغيرات محل الاختبار:

Age = تعبر عن عمر الشركة وتم قياسه من خلال عدد السنوات منذ تأسيس الشركة وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

Size = تعبر عن حجم الشركة، وتم قياسه من خلال لوغاريتم إجمالي الأصول.

Prof = تعبر عن ربحية الشركة، وتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول (صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الأصول).

LEV = تعبر عن الرافعة المالية، وتم قياسها من خلال (إجمالي الالتزامات/إجمالي حقوق الملكية).

Dual-listing = تعبر عن الإدراج المزدوج (أي الإدراج في أكثر من بورصة)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كانت المنشأة مسجلة في بورصة أجنبية أخرى، والقيمة صفر إذا حدث خلاف ذلك.

LIQ = تعبر عن السيولة وتم قياسه من خلال (الأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة).

Auditor Type = متغير وهمي يأخذ القيمة ١ إذا كانت الشركة يتم مراجعة حساباتها من خلال مكتب من المكاتب الأربعة الكبرى للمراجعة، ويأخذ صفر بخلاف ذلك.

Dual-role = متغير وهمى يأخذ القيمة ١ إذا تم الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويأخذ صفر بخلاف ذلك.

Board-size = تعبر عن حجم مجلس الإدارة، وتم قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة.

وبالنسبة لقياس المتغير التابع يكون على النحو التالي:

يوجد العديد من النماذج التي تستخدم لقياس جودة التقارير المالية إلا إنه سوف يعتمد الباحثون على دراسة (Comariz and Ballesta (2014, p. 498 لقياس جودة التقارير المالية، والتي تتمثل في استخدام ثلاثة نماذج لقياس جودة التقارير المالية للحصول على مقياس أكثر دقة، وتتمثل تلك النماذج في:

النموذج الأول: نموذج (McNichols and Stubben (2008

ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta AR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \Delta Sales_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن:

$\Delta AR_{i,t}$: التغير السنوي لحساب المدينين.

$\Delta Sales_{i,t}$: التغير السنوي لإيراد المبيعات.

النموذج الثاني: نموذج (Kasznik (1999), based on Jones (1991

ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta Sales_{i,t} + \beta_2 PPE_{it} + \beta_3 \Delta CFO_{it} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن:

TA_{it} : الاستحقاقات الإجمالية للفترة الحالية.

$\Delta Sales_{i,t}$: التغير السنوي لإيراد المبيعات.

PPE_{it} : إجمالي المعدات والآلات والتجهيزات للسنة الحالية.

ΔCFO_{it} : التغير السنوي في التدفقات النقدية التشغيلية.

النموذج الثالث: نموذج (Dechow and Dichev (2002).

$$WCA_{it} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{it-1} + \beta_2 CFO_{it} + \beta_3 CFO_{it+1}$$

حيث إن:

ΔWCA : مقياس للاستحقاقات ويشير إلى التغير في رأس المال العامل.

CFO_{t-1} : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الماضية.

CFO_t : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية.

CFO_{t+1} : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية.

وسيتم تشغيل كل نموذج من نماذج الانحدار السابقة واستخراج البواقي Residuals، ويتم حساب

المتوسط للقيم الثلاث، وبالتالي سوف نحصل على قيمة (Y) جودة التقارير المالية (المتغير التابع).

٣/٣ عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات التي تتداول أسهما في سوق الأوراق المالية، وقد وقع اختيار الباحث على الشركات النشطة عام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١ كعينة للدراسة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الشركات تمثل أكثر الشركات التي يجري عليها التعامل في السوق، وبالتالي تكون أكثر حرصاً على توفير تقارير مالية عالية الجودة مقارنةً بالشركات الأخرى. وقد تم استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن باقي الشركات كما تم استبعاد بعض الشركات نظراً لعدم توافر بيانات عنها. وبتطبيق المعايير السابقة على مجتمع الدراسة فقد اتضح للباحث أن هناك ٤٠ شركة يتوافر فيها هذه المعايير.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على التقارير المالية لشركات العينة لسنوات

٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١ ومن ثم يصبح عدد مفردات العينة ١٢٠ تقرير (مشاهدة).

٤ / تحليل البيانات واختبار الفروض

Descriptive Statistics

٤ / ١ / الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض اللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة.

جدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Observations	Mean	Std.dev.	Minimum	Maximum
FRQ	120	0.00	.12	-.25	.50
Age	120	34.18	32.11	2	157
Size	120	14.45	1.59	10.78	17.90
Prof	120	7.36	8.38	-10	33.9
LEV	120	.28	.57	0	3.91
Dual-listing	120	.15	.36	0	1
LIQ	120	2.61	2.64	.31	17.95
AUDITOR	120	.50	.50	0	1
Dual-role	120	.62	.48	0	1
Board size	120	10.47	3.71	5	23

يعرض الجدول رقم (٢) مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض.

جدول (٢): مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض

Variable	FRQ	Age	Size	Prof	LEV	Dual-listing	LIQ	AUDITOR	Dual-role	Board size
FRQ	1.00									
Age	.05	1.00								
Size	-.18	-.03	1.00							
Prof	.023	.07	.07	1.00						
LEV	-.27	-.01	-.02	-.16	1.00					
Dual-listing	.18	.06	.41	-.12	.15	1.00				
LIQ	.22	-.04	-.10	.49	-.27	-.18	1.00			
AUDITOR	.00	.25-	.24	-.11	.29	.41	-.20	1.00		
Dual-role	.15	.04	.09	.28	-.17	.04	.04	-.19	1.00	
Board size	-.15	-.13	.21	.41	-.03	-.11	.44	-.10	.14	1.00

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

عدم وجود علاقات ارتباط عالية بين المتغيرات المستقلة، حيث إن أعلى معامل ارتباط بلغت قيمته ٠.٤٩ بين كل من السيولة والربحية. وهذا يدل على عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة والذي سيتم توضيحه لاحقاً.

قام الباحثون بتشغيل نموذج اختبار الفروض على العينة النهائية للدراسة، ويعرض الجدول رقم

(٣) نتائج التشغيل.

جدول (٣): نتائج تشغيل نموذج اختبار الفروض

Variable	Coef.	t-stat.	p-value	VIF
Constant	***.32	2.97	.00	
Age	.00	.21	.83	1.18
Size	***-.02	-3.08	.00	1.43
Prof	-.00	-.56	.57	1.64
Lev	***-.05	-2.75	.00	1.25
Dual-listing	***.12	3.47	.00	1.53
LIQ	***.01	2.94	.00	1.70
Auditor Type	.18	.73	.46	1.55
Dual-role	** .04	1.93	.05	1.21
Board size	*-.00	-1.86	.06	1.58
Year dummies	Included			
N	120			
Adj.R ²	.24			

***, **, * تشير إلى المعنوية الإحصائية عند مستوى ١٠%، ٥%، ١% على التوالي.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2$) تبلغ 0.24 مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 24% من التغير في مستوى جودة التقارير المالية، وباقي النسبة (76%) قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.
- هناك علاقة طردية غير معنوية بين عمر الشركة وجودة التقارير المالية، حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة موجبة ومستوى المعنوية أكبر من 10%. الأمر الذي ينفي صحة الفرض الأول. وتتعارض تلك النتيجة مع نظرية منحنى التعلم حيث تشير إلى أن زيادة عمر الشركة يؤدي إلى زيادة الخبرة ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.
- هناك علاقة عكسية معنوية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية، حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة سالبة ويعد معنويًا من الناحية الإحصائية عند مستوى 1%. الأمر الذي يثبت صحة الفرض الثاني. وهذا يعني أن الشركات الكبيرة تتميز بزيادة إدارة الأرباح وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية على عكس الشركات الصغيرة. ويمكن تفسير تلك النتيجة على أن الشركات الكبيرة تقع تحت ضغط كبير لمضاهاة توقعات المحللين الماليين فيما يتعلق بأرباحها وهو ما يزيد من احتمالية أن تلجأ الشركات الكبيرة إلى إدارة الأرباح مقارنة بالشركات الصغيرة. وأيضًا تتمتع الشركات الكبيرة بقوة تفاوضية مع شركات المراجعة بحيث إنه كلما زاد حجم الشركة زادت قدرتها على المساومة عند التفاوض مع شركات المراجعة وهو ما يزيد من احتمالية قيام شركات المراجعة بغض النظر عن بعض ممارسات إدارة الأرباح.
- هناك علاقة عكسية غير معنوية بين الربحية وجودة التقارير المالية، حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة سالبة ومستوى المعنوية أكبر من 10%. الأمر الذي ينفي صحة الفرض الثالث. وتختلف هذه النتيجة مع كل من نظرية الإشارة، ونظرية الوكالة والنظرية العلمية السياسية حيث تقترض تلك النظريات بأن زيادة الربحية تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.
- هناك علاقة عكسية معنوية بين الرافعة المالية وجودة التقارير المالية، حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة سالبة ويعد معنويًا من الناحية الإحصائية عند مستوى 1%. الأمر الذي يثبت صحة الفرض الرابع. وهذا يعني أن الشركات التي تتميز بارتفاع الرافعة المالية تتخضع

فيها جودة التقارير المالية. ويمكن تفسير تلك النتيجة من منطلق أن الإدارة تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح للوفاء بمتطلبات شروط عقود المديونية وعدم انتهاك تلك الشروط. وتدعو تلك النتيجة إلى التقليل من استخدام أموال الغير في التمويل، حيث إنه كلما زاد استخدام الديون في التمويل انخفضت جودة التقارير المالية.

• هناك علاقة طردية معنوية بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية، حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة موجبة ويعد معنوياً من الناحية الإحصائية عند مستوى ١%. الأمر الذي يثبت صحة الفرض الخامس. وهذا يعني أن الشركات المدرجة في أكثر من بورصة تتميز بارتفاع جودة التقارير المالية عن الشركات المدرجة في بورصة واحدة. وتتفق أيضاً تلك النتيجة مع نظرية الإشارة حيث تفترض وجود علاقة إيجابية بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية. ويمكن تفسير تلك النتيجة على أساس أن الشركات المدرجة في أكثر من بورصة تتعرض لضغوط رقابية ومتطلبات مختلفة، وقد تكون أكثر احتمالاً لتقديم تقارير مالية أكثر جودة.

• هناك علاقة طردية معنوية بين السيولة وجودة التقارير المالية، حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة موجبة ويعد معنوياً من الناحية الإحصائية عند مستوى ١%. الأمر الذي يثبت صحة الفرض السادس. وهذا يعني أن الشركات التي تتميز بارتفاع نسب السيولة لديها تنتج تقارير مالية أكثر جودة. ويمكن تفسير تلك النتيجة على أساس أن الشركات التي تتسم بارتفاع نسبة السيولة يتوافر لديها دوافع قوية لزيادة جودة التقارير المالية لإرسال إشارات للسوق حول قدرتها على سداد التزاماتها عندما تكون مستحقة.

• هناك علاقة طردية غير معنوية بين نوع المراجع وجودة التقارير المالية، حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة موجبة ومستوى المعنوية أكبر من ١٠%. الأمر الذي ينفي صحة الفرض السابع. ويمكن تفسير ذلك على أن بعض الشركات المصرية تميل للتعاقد مع مكاتب المراجعة المرتبطة بالمكاتب العالمية الكبرى لاستغلال اسم المكتب في منح المصادقية للقوائم المالية التي يتم تقديمها للحصول على القروض. وبالطبع، يمكن أن يفتح ذلك مجالاً للتلاعب.

• هناك علاقة طردية معنوية بين الدور المزدوج وجودة التقارير المالية، حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة موجبة ويعد معنوياً من الناحية الإحصائية عند مستوى ٥%. الأمر الذي يثبت صحة الفرض الثامن. مما يعني أنه عند الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة

والعضو المنتدب تزداد جودة التقارير المالية. ويمكن تفسير تلك النتيجة على أنه قد يكون الجمع بين هاتين الوظيفتين له ميزته وهي إعطاء المدير التنفيذي الرئيسي روى متعددة عن الشركة وهذا قد يؤدي إلى تمكين المدير التنفيذي الرئيسي من التصرف والعمل بحزم.

- هناك علاقة عكسية معنوية بين حجم المجلس وجودة التقارير المالية، الأمر الذي يثبت صحة الفرض التاسع. حيث إن معامل الانحدار يحمل إشارة سالبة ويعد معنوياً من الناحية الإحصائية عند مستوى ١٠%. مما يعنى أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة قلت جودة التقارير المالية. وقد يكون حجم المجلس الكبير أقل فعالية حيث يفترض كل عضو أن الأعضاء الآخرين وهم كثيرون سيقومون بواجبهم الرقابي كما يكون من الصعب الوصول إلى إجماع في المجالس الكبيرة. كما أن مجلس الإدارة صغير الحجم يعتبر أكثر كفاءة وفاعلية في إجراء الرقابة من مجلس الإدارة كبير الحجم، وذلك لأنه يخفض ويقلل من مشاكل التنسيق التي قد تنشأ في حالة المجلس الكبير.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من أهم النتائج التي توصل لها الباحثون من خلال الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي ما يلي:

١. أن استخدام أساليب إدارة الأرباح قد أدى إلى انهيار العديد من الشركات الضخمة بسبب التحايل والتضليل في طرق واستخدام المبادئ المحاسبية كل حسب مصالحه الخاصة، والتي أدت إلى تدني جودة التقارير المالية، وبالتالي انعكاس ذلك على ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بشكل عام، مما أثر سلباً على الاستثمار في أسواق رأس المال.
٢. تبين أن هناك عدة دوافع لاستخدام أساليب إدارة الأرباح منها تجميل صورة الدخل، وتفضيل الشركات بشكل عام الإبلاغ عن اتجاه ثابت لنمو الأرباح بدلاً من بيان أرباح مستقبلية سواء بالانخفاض أو الارتفاع.
٣. توجد علاقة طردية غير معنوية بين عمر الشركة وجودة التقارير المالية.
٤. توجد علاقة عكسية معنوية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية.
٥. توجد علاقة عكسية غير معنوية بين الربحية وجودة التقارير المالية.

٦. توجد علاقة عكسية معنوية بين الرفع المالي وجودة التقارير المالية.
٧. توجد علاقة طردية معنوية بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية.
٨. توجد علاقة طردية معنوية بين السيولة وجودة التقارير المالية.
٩. توجد علاقة طردية غير معنوية بين نوع المراجع وجودة التقارير المالية.
١٠. توجد علاقة طردية معنوية بين الدور المزدوج وجودة التقارير المالية.
١١. توجد علاقة عكسية معنوية بين حجم المجلس وجودة التقارير المالية.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة اهتمام الجهات التشريعية والتنظيمية والمهنية بالعمل على زيادة جودة التقارير المالية من خلال إجراء مراجعة مستمرة للقوانين التي تحكم عمل الشركات، ومعايير المحاسبة، وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية المقيدة في البورصة.
٢. ضرورة التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات والانتقال بها من جانب الإلزام على استخدامها من قبل الشركات إلى جانب تبنيتها كثقافة مرتبطة بالشركات.
٣. توصى الشركات المصرية بضرورة الإدراج في أكثر من بورصة لتقوية العلاقات والاتصالات بالبورصات الأجنبية والخارجية للاستفادة من خبراتها والالتزام بالقيود التي تفرضها تلك البورصات لكي تنتج الشركات تقارير مالية ذات جودة عالية.
٤. توصى الشركات المصرية باستخدام مكاتب المراجعة الكبرى لمراجعة قوائمها المالية لكي تزيد من جودة التقارير المالية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

إبراهيم، سماسم كامل موسى (٢٠١١)، "دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها : دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٤، ص ص ٤٣٧-٤٩٩.

أبو هارجه، مها محمد عبده (٢٠١٣)، "نموذج مقترح لآليات حوكمة الشركات لأغراض الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية (دراسة نظرية وتطبيقية)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

الناز، ماجد مصطفى (٢٠١٢)، "جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات"، *المجلة العلمية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٤، ص ص ١٢٩-١٤٨.

الديسبي، محمد محمد عبد القادر (٢٠٠٨)، "العوامل المؤثرة في تسعير خدمات المراجعة: دراسة تطبيقية من واقع شركات المساهمة المصرية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، م٤٥، ١٤، ص ص ٢٨_١.

الديسبي، محمد محمد عبد القادر (٢٠٠٥)، "إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي: دراسة تطبيقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، م٢٩، ١٤، ص ص ٤١ - ٧٤.

رزق، هبة عبد العاطي محمد (٢٠١١)، "أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.

ريشو، بديع الدين (٢٠١٣)، "جودة التقارير المالية- العوامل المؤثرة ووسائل القياس: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٤، ص ص ١٤٩-١٩٦.

صالح، أبو الحمد مصطفى (٢٠١٤)، "العلاقة بين خصائص الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية: دراسة اختبارية"، *المجلة العلمية*، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ع٥٦، ص ص ٧-٧٥.

عبدالحميد، أحمد أشرف (٢٠٠٧)، "خصائص الشركات واستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية"،
المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، م ٣١، ع ٢، ص ص ٢٢٩-
٢٦٩.

علي، حنان أيمن محمد (٢٠١٣)، "دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك
على أداء الشركات : دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح (٢٠١١)، "نموذج مقترح لقياس أثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح
المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية: دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية*، كلية
التجارة، جامعة أسيوط، ع ٥٠، ص ص ٩٥_١٤٩.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

- Aljifri, K., Alzarouni, A., Ng, C., & Tahir, M. I. (2014). The association between firm characteristics and corporate financial disclosures: Evedince from UAE companies. **International Journal of Business & Finance Research**, 8(2), 101-123.
- Al-Shammari, B. (2014). Kuwait Corporate Characteristics and Level of Risk Disclosure: A Content Analysis Approach. **Journal of Contemporary Issues in Business Research**, 3(3), 128-153.
- Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2003). Transparency, financial accounting information, and corporate governance. *Financial Accounting Information, and Corporate Governance*. **Economic Policy Review**, 9(1).
- Dalton, D. R., Daily, C. M., Johnson, J. L., & Ellstrand, A. E. (1999). Number of directors and financial performance: A meta-analysis. **Academy of Management journal**, 42(6), 674-686.
- Elsayed, A. N. M. E. (2010). Key determinants of the voluntary adoption of corporate internet reporting and its consequence on firm value: evidence from Egypt. **PHD Dissertation**, Plymouth Business School, University of Plymouth.
- Gomariz, M. F. C., & Ballesta, J. P. S. (2014). Financial reporting quality, debt maturity and investment efficiency. **Journal of Banking & Finance**, 40, 494-506.

- Hassan, S., & Bello, A. (2013). Firm Characteristics and Financial Reporting Quality of Listed Manufacturing Firms in Nigeria. **International Journal of Accounting, Banking and Management**, 1(6), 47-63.
- Heninger, W. G. (2001). The association between auditor litigation and abnormal accruals. *The Accounting Review*, 76(1), 111-126.
- Jensen, M. C. (1993). The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems. **the Journal of Finance**, 48(3), 831-880.
- Karami, A., & Akhgar, M. (2014). Effect of Company's size and leverage Features on the Quality of Financial Reporting of Companies Listed in Tehran Stock Exchange. **Interdisciplinary Journal OF Contemporary Research in Business**, 6(5), 71-81.
- Kim, Y., Liu, C., & Rhee, S. G. (2003). The relation of earnings management to firm size. **Working Paper**, University of Hawaii.
- Myers, J. N., Myers, L. A., & Skinner, D. J. (2007). Earnings momentum and earnings management. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 22(2), 249-284.
- Nandi, S., & Ghosh, S. (2013). Corporate governance attributes, firm characteristics and the level of corporate disclosure: Evidence from the Indian listed firms. **Decision Science Letters**, 2(1), 45-58.
- Naz, I., Bhatti, K., Ghafour, A., & Husein, H. (2011). Impact of firm size and capital structure on earnings management: Evidence from Pakistan. **International Journal of Contemporary Business Studies**, 2(12), 22-31.
- Soliman, M. (2013). Firm characteristics and the extent of voluntary disclosure: the case of Egypt. **Research Journal of Finance and Accounting**, 4(17), 71-81.
- Uyar, A., Kilic, M., & Bayyurt, N. (2013). Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: Evidence from Turkish listed companies. **Intangible Capital**, 9(4), 1080-1112.
- Verdi, R. S. (2006). Financial reporting quality and investment efficiency. Available at SSRN 930922.